

التنفيذية لقانون الخدمة المدنية النص الآتي :

« ويجوز بموافقة وزارة الخدمة المدنية منح الموظفين المخصصة لهم مساكن حكومية بدل السكن المقرر لدرجاتهم المالية التي يشغلونها وذلك بشرط التأكد من عدم توفر مساكن مناسبة يمكن استئجارها لهم فى المناطق النائية التي يعملون بها وتضطر الوحدة الحكومية الى تسكينهم فى مساكن مخصصة للموظفين العزاب ويسري هذا الحكم على الموظفين المنتدبين للعمل بتلك المناطق، ويجوز بموافقة مجلس الخدمة المدنية الاستثناء من أحكام هذه الفقرة فى الحالات التي يقدرها » .

مادة (٣) : يعمل بهذا القرار اعتباراً من تاريخ صدوره ، وينشر فى الجريدة الرسمية .

سيف بن حمد بن سعود

رئيس مجلس الخدمة المدنية

صدر فى : ١٦ من جمادى الأولى ١٤١٩هـ

الموافق : ٧ من سبتمبر ١٩٩٨م

نشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية رقم (٦٣١)
الصادرة فى ١٥/٩/١٩٩٨م

قرار رقم ٩٨/١٦

بشأن إجراء تعديل على الملحق رقم ١٦

من اللائحة التنفيذية لقانون الخدمة المدنية

استناداً إلى قانون الخدمة المدنية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٨٠/٨ وتعديلاته .

وإلى اللائحة التنفيذية للقانون المشار إليه الصادرة بالمرسوم السلطاني رقم ٨٤/٥٢ وتعديلاتها .

وإلى موافقة مجلس الخدمة المدنية بجلسته رقم ٩٨/٤ المنعقدة بتاريخ ٢٤/٦/١٩٩٨م .

وبناءً على ما تقتضيه المصلحة العامة .

تقرر

مادة (١) : تضاف إلى حالات وقف صرف بدلات طبيعة العمل الواردة فى الملحق رقم (١٦) من

اللائحة التنفيذية لقانون الخدمة المدنية الحالة الآتية :

- الإيفاد فى بعثة أو منحة دراسية .

مادة (٢) : يعمل بهذا القرار اعتباراً من تاريخ صدوره ، وينشر في الجريدة الرسمية .

سيف بن حمد بن سعود

رئيس مجلس الخدمة المدنية

صدر في : ١٦ من جمادى الأولى ١٤١٩هـ

الموافق : ٧ من سبتمبر ١٩٩٨م

نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية رقم (٦٢١)
الصادرة في ١٥/٩/١٩٩٨م

مجلس الخدمة المدنية

قرار رقم ٩٨/١٧

بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية

لقانون الخدمة المدنية

إستناداً إلى قانون الخدمة المدنية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٨٠/٨ وتعديلاته .

وإلى اللائحة التنفيذية للقانون المشار إليه الصادرة بالمرسوم السلطاني رقم ٨٤/٥٢ وتعديلاتها .

وإلى موافقة مجلس الخدمة المدنية بجلسته رقم ٩٨/٥ المنعقدة بتاريخ ٧/١٠/١٩٩٨م .

وبناءً على ما تقتضيه المصلحة العامة .

تقرر

مادة (١) : يستبدل بنص المادة (٣٧) من اللائحة التنفيذية لقانون الخدمة المدنية المشار إليها النص الآتي :

مادة (٣٧) : في تطبيق أحكام المادة (٢٢) من القانون يكون إعادة تعيين الموظف

وتحديد درجته في ضوء الحالتين الآتيتين :

أ - من ترك الخدمة بالاستقالة يكون إعادة تعيينه على نفس درجته

السابقة متى توافرت فيه شروط شغل الوظيفة، ويشترط مضي

سنة كاملة على تركه الخدمة ويجوز التغاضي عن شرط المدة إذا

كانت إعادة التعيين في نفس الوحدة التي كان يعمل بها واقتضت

مصلحة العمل ذلك ولم تكن الاستقالة للاحاق بعمل آخر .

ب - من ترك الخدمة بغير الاستقالة يكون إعادة تعيينه على نفس